او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت واما المفعولان معا فلك
ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قو
لهم من يسمع فلان يعطي ويمنع والغاؤها متوسطة ومتأخرة
اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال
ولا يجوز الغاؤها البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من اعلام
العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية يحسن
فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت مطلق
او زيدا ظننت مطلقا وانما تساويا لان واحدا من المفعولين
تقدم و[illegible] الفعل واقع بينهما فهو تأخر من وجه وتقدم من وجه
الثالث التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك
لان الفعل لا خطاء له في التقديم بوجه فضعف امره وحسن الغاؤها
وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من الافعال
ذات المفعولين لان الغاءها لا يفسد الكلام لانك اذا قلت

اذا قلت زيد ظننت يقيم كان بمنزلة زيد يقيم في ظني ولو قلت زيد
اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي احلت
والتعليق بالاستفهام واللام وانما علقت لان الاستفهام يقتضي صدر
الكلام وكذلك اللام فنحو لان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الخبران في
موضع نصب لان العلم واقع عليهما وعدل الى الابتداء محافظة
على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت
لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي
هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين
في الحقيقة كانت معملة من هذه الجملة وهي غير معملة لفظا كانت
معملة من جهة غير معملة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي
ليست بذات بعل ولا مطلقة **باب الرابع في العوامل المعنوية**
قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية القياسية والسماعية و

Copyright © King Saud University